

## المركز المصري للدراسات الاقتصادية



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

**المركز المصري للدراسات الاقتصادية** مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

### **للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:**

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦ ١٩٠ ٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦ ١٩٠ ٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: [ecses@ecses.org.eg](mailto:ecses@ecses.org.eg) الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.ecses.org.eg>

### **الإدارة التنفيذية**

**أمينة حلمي** المدير التنفيذي ومدير البحوث بالإنابة  
**ماجدة عوض الله** نائب المدير للشؤون المالية والإدارية

# بارومتر الأعمال

يوليو ٢٠١٣

العدد (٣١)

من مطبوعات

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

## عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتشمل ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و ٥٧ شركة متوسطة، و ١٩٩ شركة صغيرة. يتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبدءاً من يناير ٢٠١٣، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً لبيئة الأعمال، وذلك بهدف تلخيص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت. حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

### فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

أ.د. أمينة حلمي - المدير التنفيذي ومدير البحوث بالإدارة

طارق الغمراوي - اقتصادي

نادين عبد الرؤوف - باحثة اقتصادية

محمد المسدي - باحث اقتصادي

### التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز  
جرافيكس سنتر

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT  
MARKETEERS

## نظرة عامة

وخلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، كان الاستهلاك وصافي الصادرات هما الأكبر من حيث المساهمة في النمو، بينما اتسم نمو الاستثمار بالبطء بصفة رئيسية، حيث ارتفع الاستهلاك الحقيقي بنسبة ٣,١٠٪ مقارنة بالربع المقابل من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢. ويتضح من بيانات الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ تراجع كل من الصادرات والواردات على حد سواء، إلا أن صافي الصادرات قد ارتفع بنسبة ٧,٥٪ نظرا لتراجع الواردات بنسبة أكبر من المبيعات الدولية. وعلى النقيض من ذلك، تراجع الاستثمار الحقيقي بنسبة ١,٦٪، بينما ظلت نسبتا الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ثابتتين عند ١,٦٪ و ٨,١٤٪ على التوالي، وهما أقل من المستوى اللازم لتحقيق معدل نمو اقتصادي أسرع. وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات الرئيسية التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ جاء ترتيبها كالتالي وفقا لأهمية مساهمتها: السياحة، والتشييد والبناء، والاتصالات، والقطاع العقاري. وقد شكلت هذه القطاعات معا ٦,١ نقطة مئوية من معدل النمو البالغ ٢,٢٪ خلال الربع المذكور.

وترتبط توقعات النمو بشكل قوي بالتطورات على الصعيد السياسي<sup>٣</sup>. فمن شأن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي زيادة التدفقات الرأسمالية الوافدة والتجارة والسياحة، ومن ثم دعم قدرة الاقتصاد على النمو بمتوسط قدره ٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي قام بخفض تقديره للنمو للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٪ في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في إبريل ٢٠١٣ مقارنة بتقديره الأولي الذي بلغ ٣٪ في أكتوبر ٢٠١٢.

## التشغيل

ارتفع معدل البطالة إلى ١٣,٣٪ في يونيو ٢٠١٣ مقابل ١٣٪ في ديسمبر ٢٠١٢ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي وتراجع العديد من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة مثل التشييد والبناء والصناعة التحويلية. وتجدر الإشارة إلى أن ٧٧٪ من المتعطلين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ سنة. وبلغت البطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٩ نسبة قدرها ٢٨,٣٪ (٣,٢١٪ بين

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء ٤٧٤ شركة بشأن الأداء الاقتصادي الكلي وأنشطتها الخاصة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ (يناير-يونيو ٢٠١٣)، وكذلك توقعاتها للنصف الثاني من العام (يوليو-ديسمبر ٢٠١٣). والهدف من ذلك هو تقييم النشاط الاقتصادي في ظل عدم الاستقرار السياسي المستمر منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير وفي ضوء التطورات التي شهدتها البلاد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد يستند إلى بيانات المسح التي تم جمعها قبل احتجاجات ٣٠ يونيو والتي أدت إلى عزل الرئيس السابق الدكتور محمد مرسي. وفي أعقاب ذلك تم تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة وتحديد فترة ستة أشهر لتعديل الدستور وإجراء انتخابات برلمانية جديدة يتبعها انتخاب رئيس جديد. وعليه ينبغي قراءة التوقعات للنصف الثاني من ٢٠١٣ ببعض الحذر نظرا لإدلاء الشركات بهذه التوقعات قبل هذه التطورات.

وتمثل الشركات التي شملها المسح قطاعات الصناعة التحويلية (٥٠٪)، والوساطة المالية (١٣٪)، والتشييد والبناء (١٢٪)، والنقل (١١٪)، والسياحة (٨٪)، والاتصالات (٦٪). وقد تم إجراء المسح على عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتحديدًا بنسب ٤٢٪، و ١٢٪، و ٤٦٪ على التوالي.

## النمو الاقتصادي

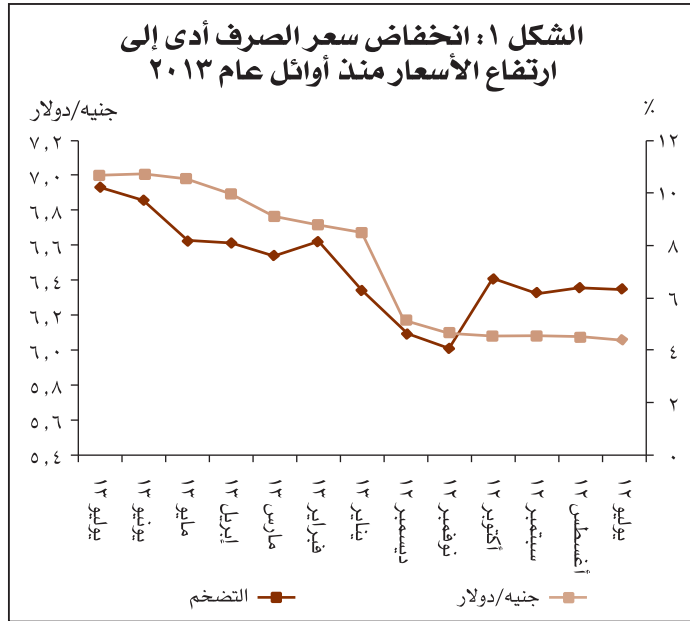
سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>١</sup> نموا مقداره ٢,٢٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٥,٢٪ في الربع المناظر من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، والذي كان معدلا مرتفعا بصورة كبيرة بفعل تأثير الأساس. وكان متوسط النمو خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ قد سجل ٣,٢٪ مقابل ٨,١٪ خلال الفترة المقابلة من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢. وتتسق هذه المعدلات مع وتيرة النمو الذي شهدته مصر في أعقاب الثورة وإن كانت أقل كثيرا من معدلات النمو قبل ثورة يناير والتي تراوحت من ٥٪ إلى ٧٪. وفي الواقع فقد تأثر النمو الاقتصادي سلبا بفعل الاضطرابات السياسية المستمرة بالإضافة إلى تباطؤ النمو في أوروبا وهي الشريك التجاري الرئيسي لمصر<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ٤٢٣,٦ مليار جنيه خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، و ١,٣ تريليون جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من ذات العام.

<sup>٢</sup> من المتوقع أن يشهد النمو في منطقة اليورو انكماشاً بنسبة ٥,٠٪ خلال ٢٠١٣ (البنك المركزي الأوروبي، يوليو ٢٠١٣).

<sup>٣</sup> نظرا لاستمرار الاضطرابات السياسية قامت وكالات تصنيف الائتمان الدولية بخفض تصنيف مصر الائتماني مرة أخرى (للدائن الأجنبي والمحلي طويل الأجل) من B- إلى CCC+ (ستاندرد آند بورز)، ومن B3 إلى Caa1 (موديز)، بينما ظل تصنيف فيتش كما هو عند B منذ يناير الماضي.

و٢٥، ١٠٪، على الترتيب. كما تم خفض سعر الخصم إلى ٩، ٧٥٪.



المصدر: موقع البنك المركزي المصري على الإنترنت، (www.cbe.org.eg).

### البورصة

على الرغم من التقلبات التي شهدتها البورصة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٢ حتى أغسطس ٢٠١٣ نتيجة للعديد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، ظل مؤشر EGX30 مستقرًا نسبيًا في المتوسط، مسجلًا ٥٣٢٧ نقطة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ مقابل ٥٣٣١ في النصف الأول من ٢٠١٣. وجاءت تحركات المؤشر في النصف الثاني من ٢٠١٢ نتيجة للتفاؤل الذي اقترن بالانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة جديدة، وهو تفاؤل سرعان ما تلاشى جراء الأحداث التي اندلعت نتيجة الخلافات حول مشروع الدستور. وأدى تبني دستور جديد في أواخر ٢٠١٢ إلى بعض التفاؤل الذي نتج عنه صعود مؤقت في مؤشر EGX. غير أنه بدءًا من فبراير ٢٠١٣ أدت عدة عوامل إلى تدهور أداء البورصة، منها الاحتجاجات التي انتشرت في أنحاء البلاد ودعوات العصيان المدني والإضرابات.

وخلال الفترة مارس-مايو ٢٠١٣، شهدت البورصة عدة انخفاضات طفيفة أعقبها تراجع كبير خلال ٢-١٢ يونيو نتيجة سلسلة من الأحداث السياسية والاقتصادية، ومنها حل مجلس الشورى والضجة المثارة حول سد إثيوبيا وإعلان شركة مورجان

الذكور و٧، ٤٩٪ بين الإناث). ويتمثل التحدي الرئيسي في أن أكثر من ٩٠٪ من المتعلمين يحملون شهادات جامعية. فقد بلغت البطالة بين الشباب من الذكور الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى ٢٧، ٨٪ مقابل ٥٦، ٥٪ بين الشابات. وجاءت البطالة بين الشباب غير المتعلم هي الأقل حيث سجلت ٧، ٩٪ بين الذكور و ١، ١٪ بين الإناث. وكانت الحكومة قد استهدفت في الأصل خلق ٧٠٠ ألف فرصة عمل خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو ما لم يتحقق بسبب التباطؤ الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. ولذا، فإن التوقعات بارتفاع البطالة لا تزال قائمة.

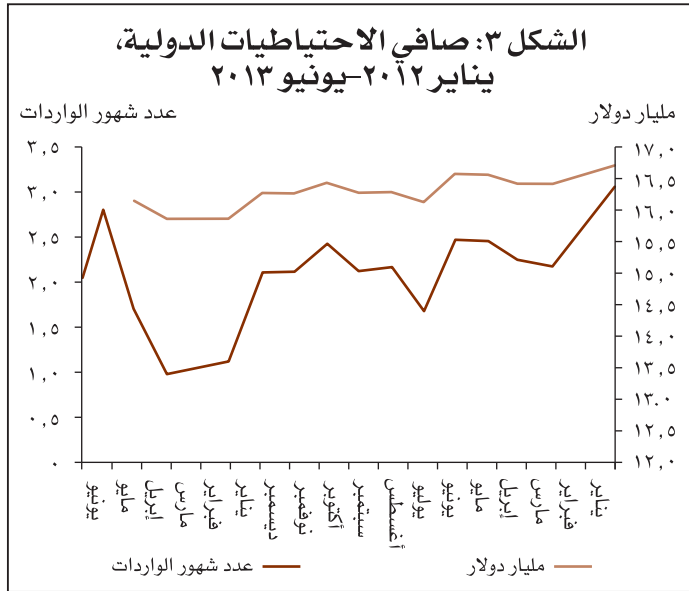
### التضخم

على الرغم من احتواء التضخم عند مستويات معتدلة نسبيًا خلال ٢٠١٢، إلا أنه عاود التسارع مرة أخرى في أوائل عام ٢٠١٣، مسجلًا ١٠، ٣٪ في نهاية يوليو ٢٠١٣ مقابل ٤، ٧٪ في نهاية عام ٢٠١٢، وذلك بفعل الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية. وقد أشار البنك المركزي إلى أزمة توزيع وقود الديزل كأحد العوامل التي ساهمت في ارتفاع الأسعار بدءًا من عام ٢٠١٣. كما أدى تراجع قيمة الجنيه بأكثر من ١٣٪ منذ ديسمبر ٢٠١٢ إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة وإلى ارتفاع التضخم (الشكل ١). وفي ظل استمرار الضغوط على الجنيه، من المتوقع أن يظل التضخم يمثل خطراً متزايداً، الأمر الذي يفسر قيام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته للتضخم في مصر بالزيادة إلى ١٠، ٩٪ هذا العام، وهو أعلى مستوى للتوقعات منذ عام ٢٠١٠.

لأجل الحد من التضخم، خاصة مع تراجع قيمة الجنيه، قام البنك المركزي المصري برفع سعري الإيداع والإقراض بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٩، ٧٥٪ و ١٠، ٧٥٪ على التوالي في ٢١ مارس ٢٠١٣. كذلك رفع سعر الخصم بمقدار ٧٥ نقطة أساس إلى ١٠، ٢٥٪. وجدير بالذكر أن هذه الزيادات تعد الأولى منذ نوفمبر ٢٠١١. غير أنه في ظل التطورات السياسية الأخيرة، قامت البنوك التجارية بخفض أسعار الفائدة على أذون الخزانة بنسبة ١٪ في المتوسط في يوليو ٢٠١٣، وهي المرة الأولى منذ أربع سنوات، وذلك في محاولة لتنشيط الاقتصاد المحلي. بعدها قام البنك المركزي المصري في ١ أغسطس بخفض سعري الفائدة على الودائع والقروض لليلة واحدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٩، ٢٥٪

التحسن في الحساب الرأسمالي والمالي إلى انخفاض صافي تدفقات الحافظة إلى الخارج مع تراجع صافي مبيعات الأجانب لأذون الخزانة المصرية. كما ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ١,٢ مليار دولار إلى ١,٤ مليار دولار خلال ذات الفترة نظرا لتقلص صافي تدفقات الاستثمار للخارج في قطاع البترول من ٢,١ إلى ٠,٦ مليار دولار. غير أن هذا التحسن قابله تراجع في الاستثمارات الجديدة من ٢ إلى ١,٧ مليار دولار.

ويرجع التحسن في الحساب الجاري بصفة رئيسية إلى زيادة تحويلات العاملين بالخارج بمقدار مليار دولار بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات السياحة بمقدار مليار دولار، في حين تراجع العجز التجاري بمقدار ٠,٧ مليار دولار نتيجة زيادة صادرات النفط وثبات الواردات. وتراجعت إيرادات قناة السويس من ٣,٩ إلى ٣,٨ مليار دولار.

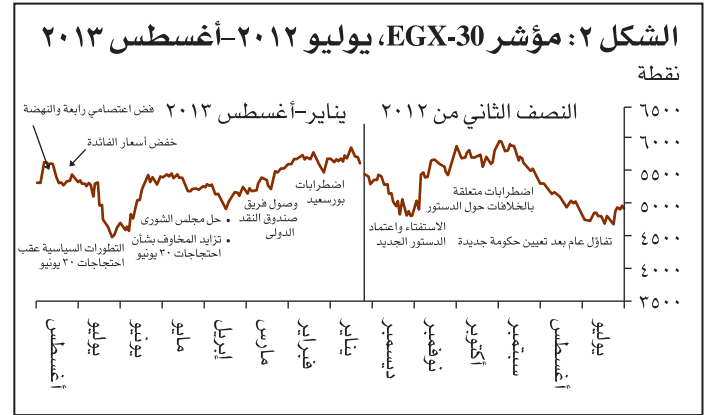


المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري.

ويتضح من الشكل ٣ أنه بعد انخفاض صافي الاحتياطات الدولية إلى ١٣,٥ مليار دولار (٢,٧ شهر من الواردات) خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١٣ بسبب سداد مدفوعات الدين لنادي باريس وتباطؤ السياحة خلال هذه الفترة، عاودت الاحتياطات الدولية الارتفاع مرة أخرى بفضل المساعدات من ليبيا وقطر. كما ارتفع صافي الاحتياطات الدولية بمقدار ٣,٩ مليار دولار في يوليو ٢٠١٣ ليصل إلى ١٨,٨ مليار دولار. وتعددت ثلاثة بلدان خليجية مؤخرا بتقديم مساعدات إلى مصر قيمتها ١٢ مليار دولار ريعها سيكون في صورة منح بينما سيتم استخدام

ستانلي عن احتمالية استبعاد مصر من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في ضوء نقص السيولة بالنقد الأجنبي في السوق المحلية. بالإضافة إلى ذلك، أدت المخاوف المتنامية من احتجاجات ٣٠ يونيو المناهضة للحكومة إلى تراجع EGX30 بمقدار ٨٪ خلال الأسبوع ٩-١٣ يونيو. وشهدت البورصة تعافيا عابرا عقب ٣٠ يونيو نتيجة للتفاؤل العام الذي ساد في ذلك الوقت، غير أنه في ٨ يوليو تراجع مؤشر EGX30 بمقدار ١٨٩ نقطة نتيجة لأحداث الحرس الجمهوري. ثم ساد الاستقرار فيما تبقى من الشهر مع تقلبات طفيفة.

وفي الأول من أغسطس قرر البنك المركزي خفض أسعار الفائدة، وهو ما انعكس إيجابيا على البورصة حتى ١٣ أغسطس. غير أنه في ١٤ أغسطس قررت الحكومة فرض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، مما أدى إلى اندلاع اضطرابات في كافة أنحاء البلاد. وتكبدت البورصة خسائر جسيمة خلال الفترة ١٤-١٩ أغسطس، حيث أغلق مؤشر EGX30 على ٥٣٢٩ نقطة في ١٩ أغسطس. وتجدر الإشارة إلى أن البورصة قد أُغلقت يوم ١٥ أغسطس.



الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١٣. وأدى استمرار إصدار أذون وسندات الخزانة لتمويل عجز الموازنة إلى زيادة الدين المحلي إلى مثل هذا المستوى المرتفع. ومن ثم لجأت الحكومة مؤخرا إلى زيادة المديونية الخارجية من خلال برنامج يهدف إلى إصدار سندات متوسطة الأجل لاستخدامها في تمويل جزء من عجز الموازنة خلال العام المالي. وفي ذات الوقت، قفز الدين الخارجي إلى ٣٨,٨ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ مقابل ٣٣,٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٢، وهو ما يعزى إلى الوديعة القطرية لدى البنك المركزي المصري وقيمتها ٤ مليار دولار في إطار المساعدات المالية التي تعهدت بها دولة قطر خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

وخلاصة القول، لا بد من بذل جهود حثيثة لإنعاش الاقتصاد والذي يتوقف على شروط من أهمها تحقيق الاستقرار السياسي، وتحفيز الاستثمار وتطبيق سياسات لإعادة التوزيع. ويجب أن تركز السياسات الفعالة على الجانب المالي لاحتواء التنامي في مستوى العجز والدين. كذلك ينبغي بذل جهود من شأنها الحد من الضغوط التضخمية المتوقعة وتعزيز الوضع الخارجي لمصر.

وتعكس إجابات الشركات في هذا العدد من بارومتر الأعمال تدهور مناخ الأعمال خلال النصف الأول من ٢٠١٣ وعدم تيقنها بشأن النصف الثاني من العام. ويستعرض ما تبقى من هذا العدد النتائج الرئيسية للاستبيان تحت خمسة عناوين رئيسية: مؤشر بيئة الأعمال، مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الكلي، والإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلي)، والأسعار والأجور، والاستثمار والتشغيل وأخيرا أهم المعوقات التي تواجه شركات العينة.

## مؤشر بيئة الأعمال

يتخذ مؤشر بيئة الأعمال قيما تتراوح بين ٠ و ١٠٠، حيث تشير الزيادات في قيمة المؤشر إلى وجود بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح. ويعرض الشكل رقم ٤ مؤشر بيئة الأعمال بالنسبة للشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، كل على حدة.

الجزء المتبقي لدعم احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي وهو ما سيساعد على التخفيف من حدة الضغوط على الجنيه المصري.

## الأوضاع المالية العامة

نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي ونمو الإنفاق العام بمقدار أكبر من الإيرادات، تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث بلغ ٢٠٥ مليار جنيه (٨,١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الإحدى عشر شهرا الأولى من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣،<sup>٤</sup> بزيادة قدرها نحو ٥٠٪ عن الفترة المناظرة من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ حيث بلغ ١٣٦,٥ مليار جنيه (٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ولذا سوف يتعين على الحكومة إجراء إصلاحات قاسية للوصول إلى العجز المستهدف البالغ ٥-٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. وبرغم ارتفاع بعض الأسعار مثل أسعار البنزين ٩٥ والغاز الطبيعي فضلا عن الخطة الحالية للحكومة لتطبيق نظام الكروت الذكية على المنتجات البترولية المدعومة، إلا أن دعم الطاقة مازال يمثل عبئا ثقيلا على الموازنة. كما أن النفقات الحكومية المتزايدة على المرتبات في القطاع العام من شأنها زيادة الضغوط على الموازنة العامة، حيث يتضمن مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ زيادة قدرها ٢٠٪ في نفقات الأجور والمرتبات.

ومن جهة أخرى، زادت الإيرادات خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة ٤,٥٪، حيث سجلت ٢٧١,٣ مليار جنيه بفعل ارتفاع الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي والتي زادت بنسبة ١,١٤٪ على أساس سنوي. غير أن هذه الزيادة في الإيرادات لم تكن كبيرة مقارنة بالطفرة في الإنفاق الحكومي، والذي زاد على أساس سنوي بمقدار ١٩,٦٪، وخاصة على المكونات الثلاثة الرئيسية في الموازنة وهي الدعم، والأجور والمرتبات، ومدفوعات الفائدة، والتي تشكل معا ٨٠٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي (زاد بمقدار ٢١٪ خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣).

وما زال الدين العام يتصدر قائمة التحديات الاقتصادية الكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، حيث سجل الدين العام المحلي ١,٥ تريليون جنيه (ما يعادل ٨٢,٢٪ من الناتج المحلي

<sup>٤</sup> أعلن وزير المالية مؤخرا أن عجز الموازنة الكلي بلغ ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (المصري اليوم، عدد رقم ٣٣٥٧، الجمعة ٢٢ أغسطس ٢٠١٣).



## مستوى النشاط الاقتصادي

ويوضح الشكل رقم ٥ الاتجاه العام لكافة متغيرات النشاط الاقتصادي، وتحديدًا: النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي. ويشير الشكلان أ و ٥ ب إلى تقييم أداء الشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة على التوالي خلال الفترة يناير- يونيو ٢٠١٣ مقارنة بالفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢. بينما يشير الشكلان ج و ٥ د إلى توقعات الشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة على التوالي للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بتوقعاتها السابقة للفترة يناير-يونيو ٢٠١٣، مما يبرز تطور هذه التوقعات.

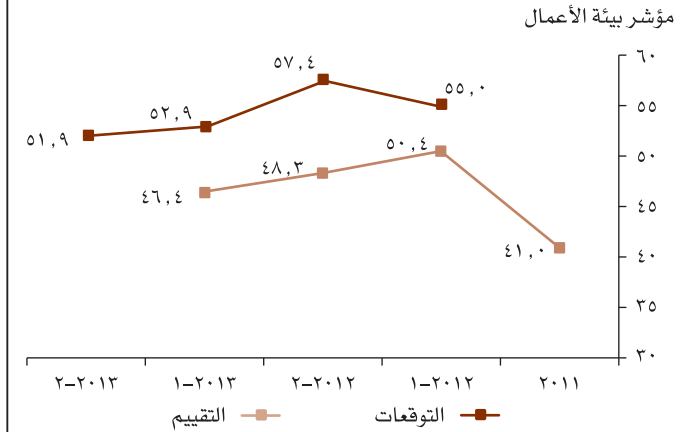
## التقييم

### تراجع طفيف مع تحسن في بعض المتغيرات

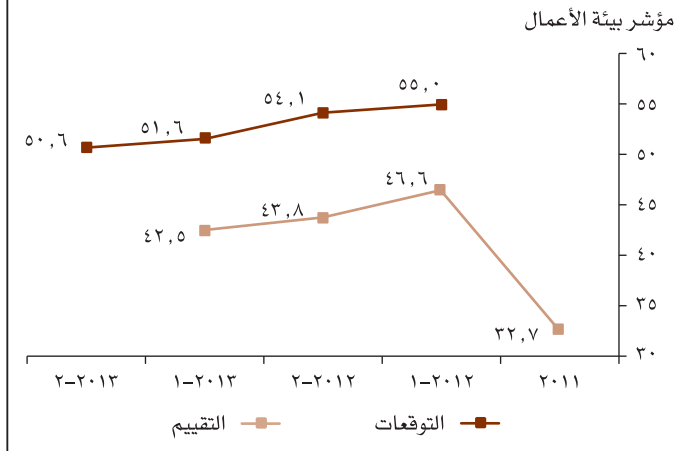
#### النمو الاقتصادي

يعكس الشكلان أ و ٥ ب تراجعًا عامًا طفيفًا في مؤشرات النمو الاقتصادي، والإنتاج والمبيعات المحلية، مع زيادة طفيفة في مؤشرات الصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي. وتتسق آراء الشركات بانخفاض النمو مع الهبوط في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي من ٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢,٢٪ خلال الربع الثالث من ذات العام. كما أفاد نصف عدد الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة تقريبًا بانخفاض النمو خلال النصف الأول من ٢٠١٣ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٢. وبالمقارنة بين الشكلين أ و ٥ ب يتضح أن النسبة الأكبر من الآراء السلبية بشأن النمو جاءت من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي الشركات الخاصة عنها في الشركات العامة. وعلى المستوى القطاعي، جاءت النتائج مشابهة وإن كانت شركات الصناعة التحويلية والسياحة قد أفادت بتحسن نسبي في مستوى النمو الاقتصادي.

الشكل ٤: مؤشر بيئة الأعمال  
أ- الشركات الكبيرة



ب- الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: حسابات الباحثين استنادًا إلى نتائج الاستبيان.

وقد شهد مؤشر تقييم أداء الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة تراجعًا طفيفًا، مواصلاً اتجاهه الهبوطي الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٢. ويتضح من النتائج التفصيلية للاستبيان أن الأسباب الرئيسية لهذا التراجع تتضمن ارتفاع أسعار المدخلات وانخفاض الاستثمارات، فضلًا عن تدني الإنتاج والمبيعات المحلية، والتي حد من تأثيرها جزئيًا ارتفاع الصادرات وزيادة مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وارتفاع أسعار المنتجات النهائية مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٢. وجاءت توقعات الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن الأداء غير متفائلة بفعل الاضطرابات السياسية وضعف الطلب المحلي فضلًا عن التباطؤ العالمي ودعوات التظاهر يوم ٣٠ يونيو.

## الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات

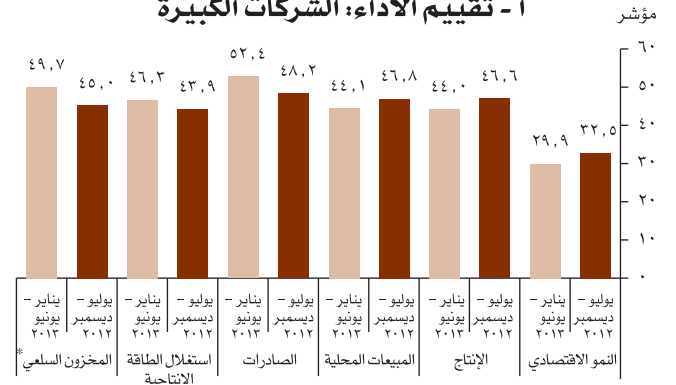
واتساقا مع مؤشر النمو، تراجع مؤشر الإنتاج والمبيعات المحلية بنحو ٢,٥ نقطة بالنسبة للشركات الكبيرة وبنحو ٣,٥ نقطة للشركات الصغيرة والمتوسطة (الشكلان أ و ب). ويبدو هذا التباطؤ أكثر وضوحا في القطاع الخاص عنه في القطاع العام. أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد جاء أداء الصناعة التحويلية أفضل نسبيا من الخدمات، في حين أفاد قطاع الوساطة المالية بنتائج أقل إيجابية. وداخل قطاع الصناعة التحويلية، أفاد بعض الصناعات بتحقيق نتائج أعلى من المتوسط مثل صناعات المشروبات والتبغ والزجاج والصناعات المعدنية.

ويبين الشكل رقم ٩ في نهاية هذا العدد بالتفصيل أهم المعوقات التي واجهت منشآت الأعمال خلال الستة أشهر الأخيرة، وأهمها عدم الاستقرار السياسي، والمخاوف الأمنية، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وعدم كفاية الطلب وتدهور مناخ الاستثمار ككل وصعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية.

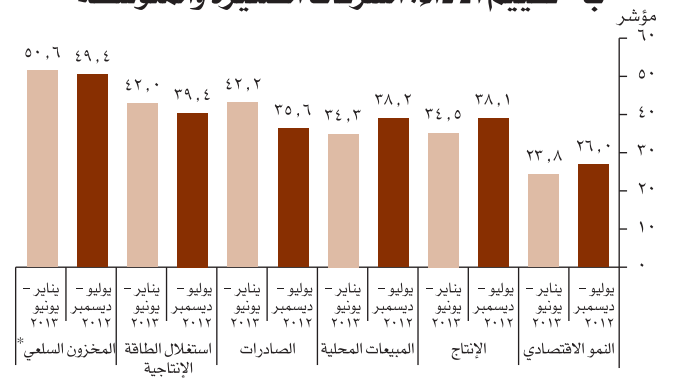
وفي المقابل، شهدت الصادرات بعض التحسن، والذي ظهر بشكل أكثر وضوحا في الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث ارتفع مؤشرها بنحو ٧ نقاط. ويعزى هذا التحسن إلى صناعات الأغذية والمنسوجات والدواء. كما جاء أداء الصادرات في القطاع العام أفضل من القطاع الخاص. وأفاد المصدرون بأن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يمثل العقبة الرئيسية التي تواجه صادراتهم، يليه ارتفاع تكاليف المدخلات الوسيطة، وبأن ٢٣٪ في المتوسط من مدخلاتهم مستوردة مقابل ٥٢٪ في العدد السابق من بارومتر الأعمال، وهو ما يشير إلى لجوء المصدرين إلى استخدام مدخلات محلية عوضا عن المدخلات المستوردة نظرا للانخفاض الكبير في سعر صرف الجنيه. كما يرى ٨٤٪ من المصدرين أن سعر الصرف كان له تأثير سلبي على أنشطتهم مقابل ٥٩٪ في الاستبيان السابق.

ويعرض الشكل رقم ٦ التغير في حجم الصادرات المصرية بحسب مقاصدها الجغرافية، حيث أفادت غالبية الشركات بثبات صادراتها للمناطق المختلفة مع وجود تغيرات أكبر نسبيا في الصادرات المتجهة للاتحاد الأوروبي والبلدان العربية. وقد كانت معدلات النمو في الاقتصادات المختلفة ثابتة نسبيا مقارنة بالفترة السابقة مما أدى إلى ثبات الطلب الخارجي. ومن المتوقع استمرار ثبات النمو خلال الستة أشهر القادمة.

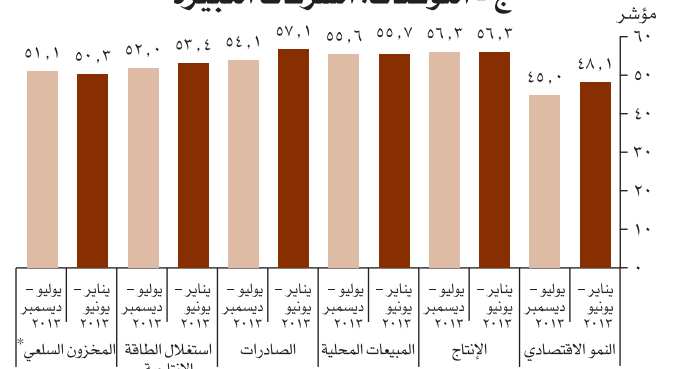
### الشكل ٥: مستوى النشاط الاقتصادي أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



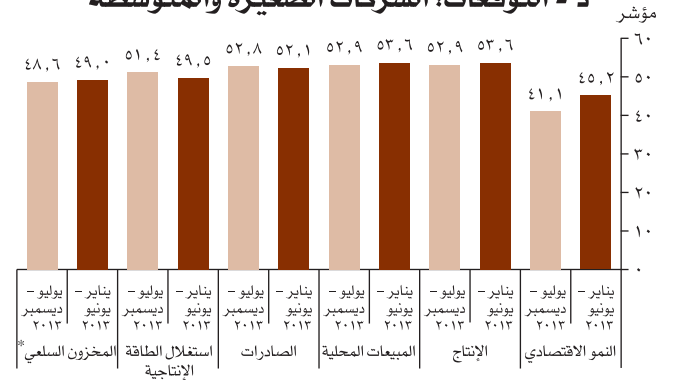
### ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



### ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



### د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.

الشركات العامة أكثر تفاؤلاً من توقعات الشركات الخاصة. وعند سؤال الشركات المصدرة إلى أي مدى تتوقع أن يعمل المناخ الاقتصادي على تعزيز صادراتها خلال الستة أشهر القادمة جاءت غالبية الإجابات، وخاصة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بأنه "سيعمل على تعزيز الصادرات".

ويمكن تفسير التوقعات الحذرة للشركات بالاضطرابات السياسية المستمرة. وإن كانت محاولات الحد من تراجع سعر الصرف والتضخم قد حافظت نسبياً على بعض الثبات في التوقعات.

## الأسعار والأجور

### التقييم

ارتفاع الأسعار، خاصة أسعار المدخلات، وزيادة مستوى الأجور

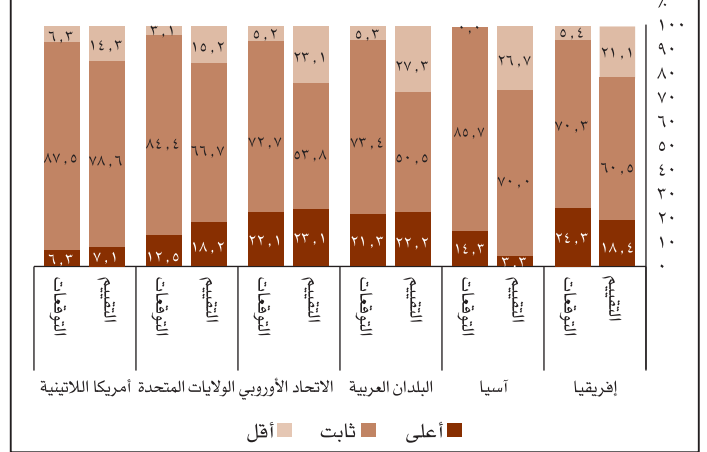
### الأسعار

اتجه المستوى العام للأسعار إلى التزايد منذ يناير ٢٠١٣، غير أن الزيادات في أسعار المدخلات لم تنعكس بشكل كامل على أسعار المنتجات النهائية. ويظهر ارتفاع الأسعار بشكل أكثر وضوحاً في الشركات الكبيرة عنه في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أدت عدة عوامل إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ومن بينها انخفاض سعر الصرف ونقص الوقود فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية. كما أدى الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه أمام الدولار إلى زيادة الضغوط التضخمية من خلال انتقال تأثير التغيرات في سعر الصرف على أسعار المدخلات ومن ثم على أنشطة الشركات. ولذا أفاد ٨٤٪ من الشركات، وخاصة تلك التي تعتمد صادراتها اعتماداً كبيراً على الواردات من المواد الخام والسلع نصف المصنعة، بأن انخفاض سعر الصرف كان له تأثير سلبي على أنشطتها.

ومن ناحية أخرى، تتسق الزيادات المتواضعة نسبياً في أسعار المنتجات النهائية مع تباطؤ الأنشطة الاقتصادية للشركات وتراجع المبيعات المحلية، الأمر الذي جعل الشركات تحدد من الزيادات في أسعار المنتجات النهائية بغية المحافظة على مبيعاتها.

وأثرت الزيادة المتواضعة في أسعار المنتجات النهائية بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي لغالبية الشركات (٩٢٪)، في حين أدى ضعف الطلب في قطاع السياحة إلى تراجع طفيف في الأسعار خلال الفترة محل الدراسة<sup>٦</sup>.

## الشكل ٦: التوزيع الجغرافي للصادرات



المصدر: نتائج الاستبيان.

## مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي

على الرغم من هبوط الإنتاج، إلا أن مؤشري استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي<sup>٥</sup> للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة قد شهدا تحسناً طفيفاً، وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من الهبوط الذي شهدته المبيعات المحلية. وجاءت أكبر نسبة من الشركات التي أفادت بزيادة مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية في قطاعي النقل والسياحة. واتساقاً مع الصادرات، جاء التحسن في استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي أكبر في القطاع العام في القطاع الخاص.

## التوقعات

### توقعات ثابتة بالنسبة للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

جاءت توقعات الشركات بشأن الاقتصاد خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣ ثابتة نسبياً مقارنة بتوقعاتها السابقة، وذلك على الرغم من تراجع الطفيف في توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بشأن النمو الاقتصادي، وفي توقعات الشركات الكبيرة بشأن الصادرات. وعلى المستوى القطاعي، جاءت توقعات الشركات بالنسبة للنشاط الاقتصادي متشابهة في جميع القطاعات مع توقعات أقل تفاؤلاً بشكل طفيف في قطاع التشييد والبناء. واتساقاً مع تقييم الأداء، جاءت توقعات

<sup>٥</sup> كما هو مذكور أسفل الشكل رقم ٥، يرتبط مؤشر المخزون السلعي عكسياً بمستويات المخزون السلعي كي يعكس تأثيره السلبي على مؤشر الأعمال ككل.  
<sup>٦</sup> تجدر الإشارة إلى انخفاض دخل السياحة إلى ٧٠ دولار لكل ليلة سياحية في مارس ٢٠١٣ مقابل ٨٥ دولار في مارس ٢٠١٠ قبل ثورة ٢٥ يناير.

## الأجور

أفادت كافة الشركات في مختلف القطاعات بارتفاع مستوى الأجور، وجاءت نسبة الارتفاع أكبر في الشركات الكبيرة. وكانت الزيادات في مستوى الأجور أكثر وضوحا في الشركات الخاصة مما يعكس الزيادات السنوية في الرواتب في يناير ٢٠١٣.

## التوقعات

### ثبات الأسعار وزيادات طفيفة في مستوى الأجور

رغم أن الضغوط التضخمية لا تزال تشكل خطرا قائما نظرا لاستمرار الاضطرابات السياسية وتأخر خطط الإصلاح الحكومية، إلا أن القطاعات المختلفة تتوقع ثبات أسعار المنتجات النهائية باستثناء قطاع النقل في ظل التوقعات باستمرار نقص الوقود، وهو ما سوف يؤثر مباشرة على أسعار النقل. كما تتوقع كافة الشركات ثبات أسعار المنتجات النهائية والمدخلات وتباطؤ تكاليف الإنتاج. ويمكن إرجاع هذه التوقعات بصفة رئيسية إلى تراجع التضخم المستورد مع التحسن الطفيف في قيمة الجنيه المصري نتيجة ارتفاع الاحتياطات الدولية إلى ١٦ مليار دولار أمريكي قبل اندلاع احتجاجات ٣٠ يونيو. وتتوقع الشركات، خاصة في القطاع العام، حدوث زيادات طفيفة في مستوى الأجور مع بدء العام المالي الجديد في يوليو ٢٠١٣. غير أن التوقعات بزيادة مستوى الأجور جاءت أقل بصفة عامة من التوقعات في الاستبيان السابق.

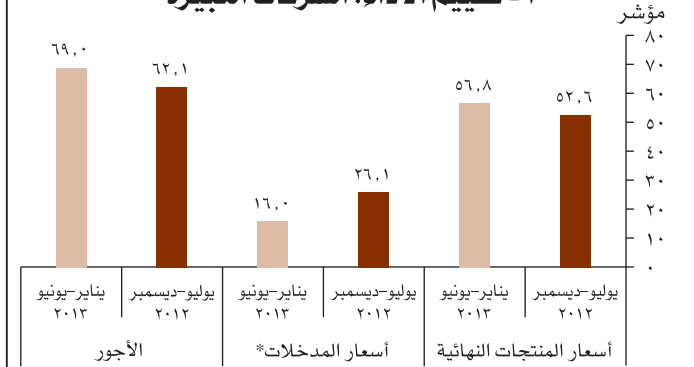
## الاستثمار والتشغيل

## التقييم

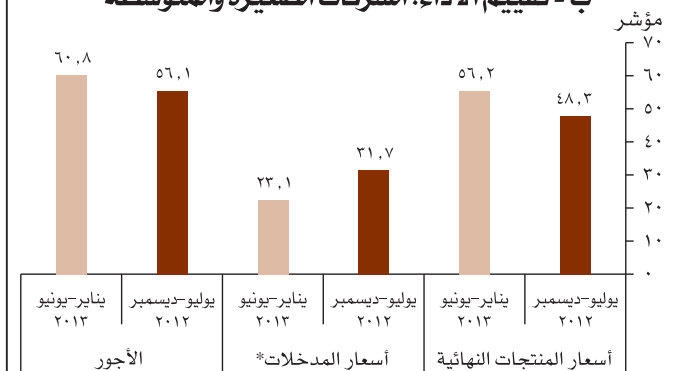
### ثبات الاستثمارات والتشغيل مع زيادة طفيفة في الشركات الصغيرة والمتوسطة

أفادت جميع الشركات بثبات مستويات الاستثمار لديها، حيث دفع عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين الاقتصادي المستثمرين إلى تبني استراتيجية الانتظار والترقب وإرجاء مشروعاتهم الاستثمارية المخططة أو تعليق المشروعات الحالية. وهو ما يتسق مع ضعف مستوى الاستثمار الكلي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وطبقا للاستبيان فإن النسبة الأكبر من الشركات التي أفادت بثبات مستوى الاستثمار جاءت من الشركات الخاصة حيث أفاد ٧١٪ من هذه الشركات بعدم ضخ استثمارات إضافية خلال الستة أشهر الأخيرة. كما أدى غياب الإصلاحات الاقتصادية وعدم كفاية

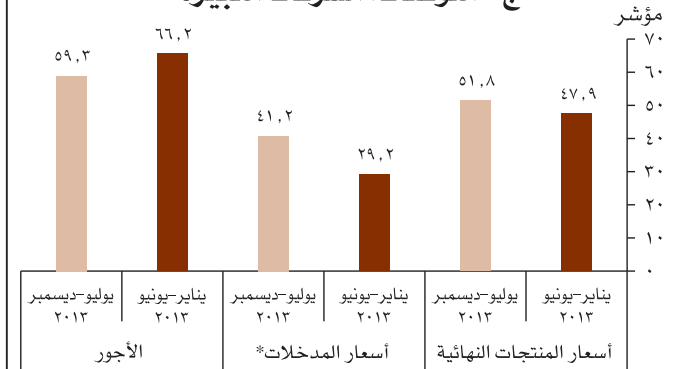
### الشكل ٧: الأسعار والأجور أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



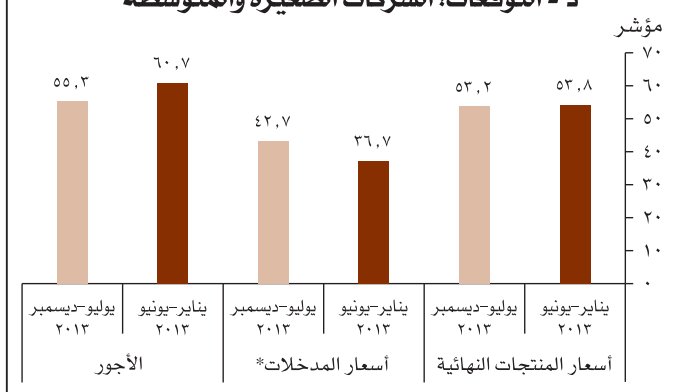
### ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



### ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



### د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.  
\* تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

الطلب إلى الحيلولة دون تنفيذ الشركات لخططها الاستثمارية وإلى تقييد إنتاجها. وجاءت هذه النتائج متسقة عبر مختلف القطاعات مع زيادة طفيفة في الاستثمار بقطاع النقل.

وفي ذات الوقت، أفادت غالبية الشركات، خاصة في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، بزيادة طفيفة في التشغيل خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٣، وهو ما يعكس انخفاض النشاط الاقتصادي وتوقف الاستثمارات وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكلها أمور ربما تكون دفعت الشركات إلى إرجاء خطط التشغيل الجديد لديها للحد من التكاليف. كما أفادت الشركات بحالات محدودة من تسريح العمالة وخاصة بين العمالة الفنية.

## التوقعات

### ثبات الاستثمار والتشغيل

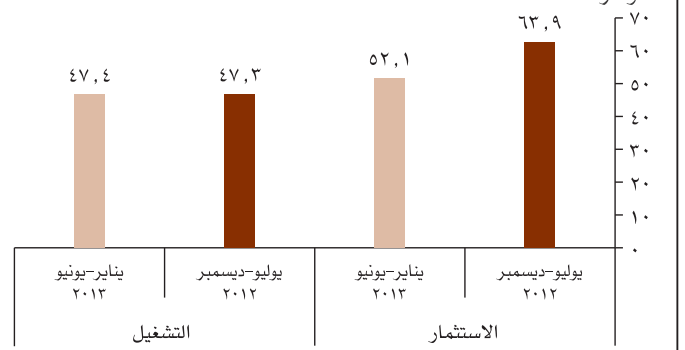
لا تتوقع الشركات حدوث تغيير كبير في مستويات الاستثمار والتشغيل لديها خلال الستة أشهر القادمة. ولا تختلف التوقعات في هذا العدد من بارومتر الأعمال كثيرا عن التوقعات في الاستبيان السابق أو عن الأداء الحالي. غير أن تراجع الاستثمار يظهر بصورة أكثر وضوحا في الشركات الكبيرة. وفي ظل الاضطرابات السياسية، لا تتوقع غالبية الشركات حدوث تعاف كبير في المبيعات المحلية والصادرات لديها، ومن ثم جاءت توقعاتها أقل تفاؤلا بشأن خططها الاستثمارية خلال الستة أشهر القادمة.

## معوقات الأعمال

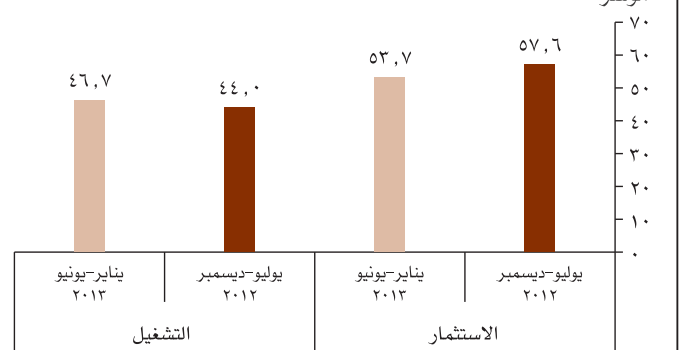
**أشد المعوقات: عدم الاستقرار السياسي، المخاوف الأمنية، عدم استقرار السياسات الاقتصادية، وعدم كفاية الطلب**

يوضح الشكل رقم ٩ المعوقات الرئيسية التي تواجه منشآت الأعمال مرتبة تنازليا وفقا لدرجة شدتها بحسب آراء شركات العينة، حيث مازال عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية يتصدران أهم المعوقات خلال الفترة يوليو ٢٠١٢- يوليو ٢٠١٣. وجاء عدم استقرار السياسات الاقتصادية في مقدمة المعوقات التي تواجه ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٣ نظرا لغياب برنامج إصلاح اقتصادي ذي ملامح محددة. كما ظل عدم كفاية الطلب ضمن المعوقات الرئيسية نتيجة استمرار المخاوف الأمنية وعدم اليقين الاقتصادي.

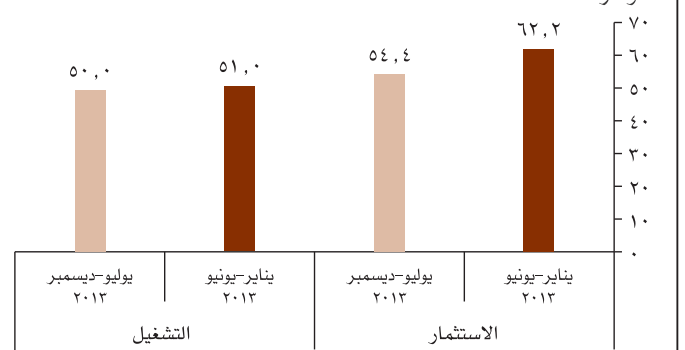
### الشكل ٨: الاستثمار والتشغيل أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



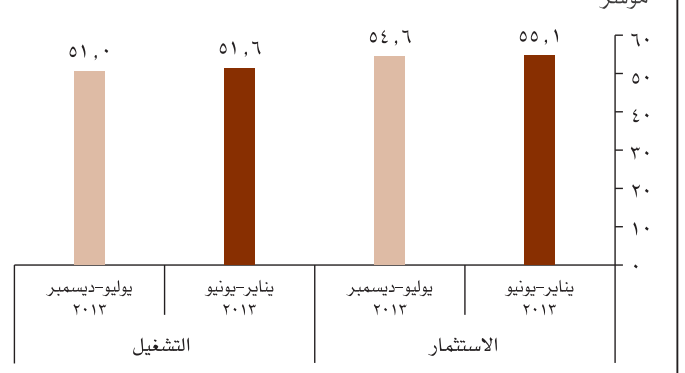
### ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



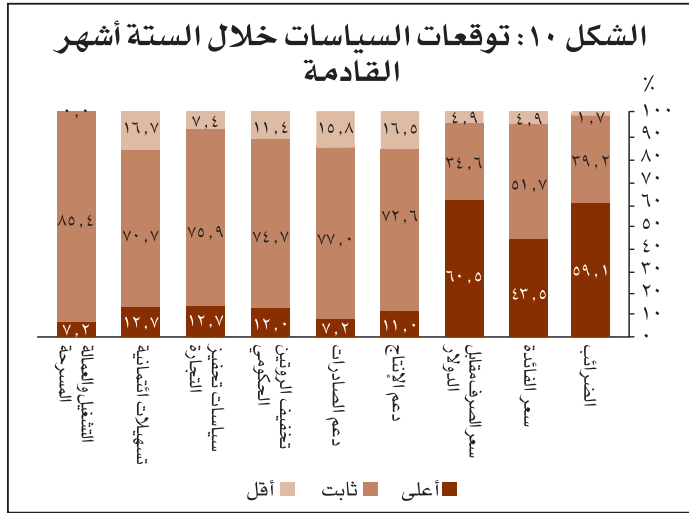
### ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



### د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.



المصدر: نتائج الاستبيان.

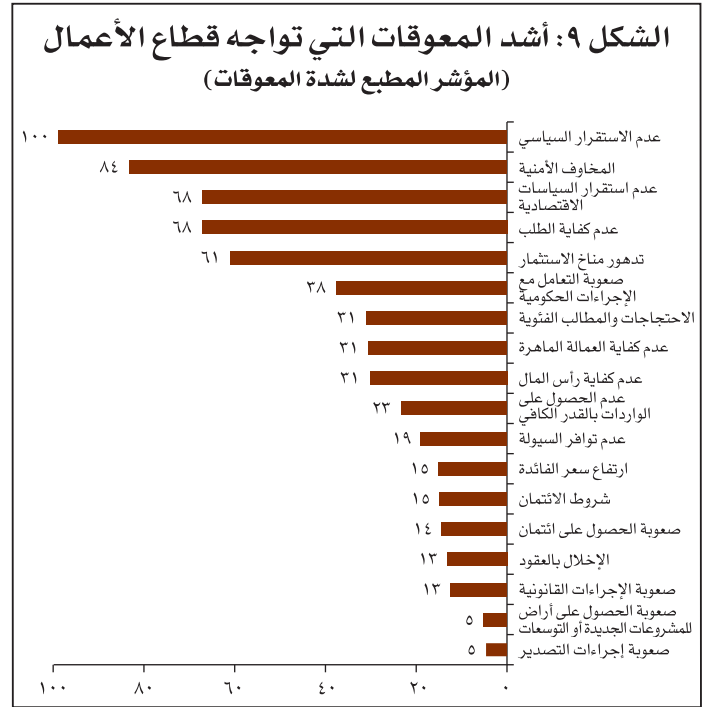
### الملحق: منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$x = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل  $I$  نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و  $S$  نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بعد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بعد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بيئة الأعمال (الشكل ٤) متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.



المصدر: نتائج الاستبيان.

ويشير الشكل رقم ١٠ إلى توقع غالبية شركات العينة ارتفاع الضرائب وخاصة الشركات العاملة في صناعات المشروبات والتبغ، والمطاط، والأسمدة، والصناعات المعدنية. كما أنه من المتوقع أيضا انخفاض سعر صرف الجنيه بشكل أكبر، وارتفاع أسعار الفائدة في ضوء محاولات الحد من الدولار. ولا تتوقع الشركات حدوث تغيير ملموس في سياسات دعم الإنتاج، والتجارة، والائتمان، والتشغيل. وردا على سؤال حول المطالب الرئيسي للشركات من الحكومة خلال الستة أشهر القادمة، أكد ٢١٪ من الشركات على أهمية "عودة الاستقرار" مقابل ٤٠٪ خلال الاستبيان السابق، في حين أشار ١٣٪ من الشركات إلى ضرورة "زيادة دعم الإنتاج" و ١١٪ إلى "خفض الضرائب"، و ١١٪ إلى "تغيير الحكومة".

**جدول ١: نتائج الاستبيان؛ ملخص التقييم لكافة شركات العينة (يوليو-ديسمبر ٢٠١٠ إلى يناير-يونيو ٢٠١٣)**

المؤشر	يناير-يونيو ٢٠١٣		يوليو-ديسمبر ٢٠١٢		يناير-يونيو ٢٠١٢		يوليو-ديسمبر ٢٠١٢		يناير-يونيو ٢٠١١		يوليو-ديسمبر ٢٠١٠		المتغير						
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل							
<b>النمو الاقتصادي</b>	٢٦,٦	٤٦	٢٤	٩	٢٤	١٢	٤٠,٠	٤٤	٤٠	١٦	٩,٣	٨	٢	٥١,٧	٢٤	٤٩	٢٨		
	٣٨,٧	٤٧	٢٧	١٦	٤٢,١	٤٤	٢٣	٢٣	٤٦,٣	٣١	٤٩	٢٠	٢٣,٧	١٨	١٠	٥٥,٩	٢٠	٤٣	٢٧
	٣٨,٤	٤٦	٣٨	١٥	٤٢,٣	٤٢	٢٧	٢١	٤٧,٤	٢٩	٥٢	٢٠	٢٣,٩	١٧	١١	٥٥,٦	٢٠	٤٤	٣١
	٤٨,٦	٢٩	٤٦	٢٥	٤٤,١	٤٠	٣٦	٢٤	٥٠,٠	٢٢	٥٦	٢٢	٣٧,٨	٥٩	٢٥	٥٧,٣	١٤	٥٠	٣٦
	٥٠,٣	١٥	٧١	١٤	٤٧,٠	١٢	٦٦	٢٢	٤٧,١	٩	٧٢	١٨	٤٨,٧	٢٢	٥٢	٤٩,٧	١٨	٦٣	٢٠
<b>الأسعار</b>	٤٤,٠	٢٧	٦٦	٧	٤١,٥	٣٤	٥٩	٧	٤٦,٦	١٩	٧٤	٧	٣٧,٨	٤٦	٤٣	٥٢,٨	١٥	٦١	٢٤
	٥٦,٢	٩	٦٢	٢٩	٥٠,٠	١٣	٧٤	١٣	٤٨,٩	١٢	٨٠	٨	٤٩,١	١٩	٦٥	٥٥,٠	٨	٦٩	٢٤
	٢٠,٠	٢٥	٧٥	٧٥	٢٩,٠	٢	٢٨	٦٠	٣٩,١	٢	٦١	٣٦	٣٠,٧	٣	٤٠	٧٨,٨	١	٢٩	٦١
	٦٤,٩	٣	٥١	٤٧	٥٨,٧	٢	٦٧	٣١	٦٣,٢	٤	٥٢	٤٤	٦٦,٤	٩	٣٧	٦٠,٤	١	٦٤	٢٥
	٥٢,١	١٢	٦٧	٢٠	٦١,١	٩	٤٩	٤٢	٤٩,٤	١٨	٦٤	١٧	٥١,٢	١٢	٧٠	٥٨,٨	٣	٦٥	٢٢
<b>المدخلات الأساسية</b>	٤٦,٦	١٧	٧٨	٥	٤٥,٣	٢٢	٧٢	٦	٤٧,٨	١٤	٨٠	٦	٤٣,٠	٢٨	٦٥	٥٠,٦	١١	٧٨	١٢
	٥٢,١	١٢	٦٧	٢٠	٦١,١	٩	٤٩	٤٢	٤٩,٤	١٨	٦٤	١٧	٥١,٢	١٢	٧٠	٥٨,٨	٣	٦٥	٢٢
	٤٦,٦	١٧	٧٨	٥	٤٥,٣	٢٢	٧٢	٦	٤٧,٨	١٤	٨٠	٦	٤٣,٠	٢٨	٦٥	٥٠,٦	١١	٧٨	١٢
	٥٢,١	١٢	٦٧	٢٠	٦١,١	٩	٤٩	٤٢	٤٩,٤	١٨	٦٤	١٧	٥١,٢	١٢	٧٠	٥٨,٨	٣	٦٥	٢٢
	٤٦,٦	١٧	٧٨	٥	٤٥,٣	٢٢	٧٢	٦	٤٧,٨	١٤	٨٠	٦	٤٣,٠	٢٨	٦٥	٥٠,٦	١١	٧٨	١٢

**جدول ٢: نتائج الاستبيان؛ ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يناير-يونيو ٢٠١١ إلى يوليو-ديسمبر ٢٠١٣)**

المؤشر	يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		يناير-يونيو ٢٠١٣		يوليو-ديسمبر ٢٠١٢		يناير-يونيو ٢٠١٢		يوليو-ديسمبر ٢٠١١		يناير-يونيو ٢٠١١		المتغير							
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل								
<b>النمو الاقتصادي</b>	٤٣,٠	٣٦	٤٩	١٥	٤٦,٨	٣٤	٤١	٢٥	٦٣,٧	٧	٤٦	٤٧	٥٤,٥	١٦	٥٤	٣٠	٥٣,٧	٢٧	٣٤	٣٨
	٥٣,٩	١١	٦٥	٢٤	٥٤,٨	١٥	٥٧	٢٩	٦٣,٠	٤	٥٤	٤٣	٥٩,٠	٥	٦١	٣٤	٥٩,٦	١٩	٣٦	٤٥
	٥٣,٩	١١	٦٥	٢٤	٥٤,١	١٣	٥٩	٢٧	٦١,٤	٣	٥٨	٣٩	٥٨,٤	٦	٦١	٣٣	٥٩,١	١٩	٣٧	٤٤
	٥٣,٨	٧	٧٣	٢٠	٥٥,٦	١٥	٥٢	٢٢	٥٧,٧	٦	٦٣	٣١	٥٧,٦	٤	٦٥	٣٠	٥٥,٣	١٦	٥٢	٣٢
	٤٩,٧	٨	٨٢	٩	٤٩,٢	٦	٨٥	٩	٥١,٦	١٠	٨٦	٤	٥٠,٣	١١	٧٩	١٠	٥٢,٤	٢١	٦٦	١٢
<b>الأسعار</b>	٥١,٩	٦	٨٢	١٢	٥٠,٨	٦	٨٢	١٠	٥٣,٨	٢	٨٢	١٦	٥٣,٣	٣	٨٢	١٥	٥٣,٢	٩	٧١	٢٠
	٥٣,٨	١	٨٢	١٦	٥٥,١	٣	٧٦	٢١	٥١,٦	٢	٩٠	٨	٥٢,٤	٢	٨٧	١١	٥٤,٣	٧	٧٣	٢١
	٤١,١	١	٦٨	٣١	٣٤,٢	٢	٤٩	٤٩	٤٧,٦	٢	٨٧	١١	٤٢,٧	٢	٧١	٢٧	٤٠,٩	٣	٦٤	٣٣
	٥٧,٢	١	٧٣	٢٦	٦٣,٥	١	٥٦	٤٣	٦٢,٩	١	٥٩	٤١	٦٢,٧	١	٥٨	٤١	٥٩,٩	٣	٦٢	٣٥
	٥٤,٤	١	٨٢	١٧	٥٩,٥	٣	٦٣	٢٤	٥٥,٧	٣	٧٤	٢٣	٥٤,٩	٠	٨٢	١٨	٥٣,٠	١١	٦٨	٢١
<b>المدخلات الأساسية</b>	٥٠,٥	٣	٩٢	٥	٥١,١	٦	٨٤	١٠	٥١,٨	١	٩١	٨	٥١,٣	٤	٨٧	٩	٥١,١	٥	٨٦	٩
	٥٣,٩	١	٨٢	١٧	٥٩,٥	٣	٦٣	٢٤	٥٥,٧	٣	٧٤	٢٣	٥٤,٩	٠	٨٢	١٨	٥٣,٠	١١	٦٨	٢١
	٥٠,٥	٣	٩٢	٥	٥١,١	٦	٨٤	١٠	٥١,٨	١	٩١	٨	٥١,٣	٤	٨٧	٩	٥١,١	٥	٨٦	٩
	٥٣,٩	١	٨٢	١٧	٥٩,٥	٣	٦٣	٢٤	٥٥,٧	٣	٧٤	٢٣	٥٤,٩	٠	٨٢	١٨	٥٣,٠	١١	٦٨	٢١
	٥٠,٥	٣	٩٢	٥	٥١,١	٦	٨٤	١٠	٥١,٨	١	٩١	٨	٥١,٣	٤	٨٧	٩	٥١,١	٥	٨٦	٩

١ تشمل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ذات، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتوزيع.  
٢ الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

